

أثر القوى العاملة على معدل النمو الاقتصادي في السودان (للفترة من 2008-2022م)

The Impact of the Labor Force on the Rate of Economic Growth in Sudan
for the Period (2008 -2022)

جامعة ككري / السودان	اقتصاد	د/ صالح أحمد على جامع Salih Ahmed Ali salihjaami19@gmail.com
DOI: 10.46315/1714-013-001-14		

الإرسال: 2023/06/14 القبول: 2023/09/03 النشر: 2024/01/16

**

Abstract:

The study aimed to know the impact of the labor force on the rate of economic growth in Sudan. The study dealt with the problem that affects economic growth, including direct and indirect impact. The study lies in determining the reality of the modern determinants of economic growth in Sudan. The study followed the descriptive and analytical and statistical analysis of the data using a program (E.views). The study important results that there is a strong correlation between economic growth workforce and the level of technology and population. The study recommended including the need for an economic database and comprehensive court building to get statistics and data required for the management of macro policies.

Keywords : Economic growth ; Labor force ; Technical level ; Population.

ملخص :

هدفت الدراسة إلى معرفة اثر القوى العاملة على معدل النمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة. وتناولت مشكلة الدراسة العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي منها ذات تأثير مباشر وغير مباشر. وتكمن أهمية الدراسة في التعرف على واقع المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي والتحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج (E.views). توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها بان هناك ارتباط قوى بين النمو الاقتصادي والقوى العاملة وحجم السكان. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ضرورة بناء قاعدة بيانات اقتصادية محكمة وشاملة للحصول على الإحصاءات والبيانات المطلوبة لإدارة السياسات الكلية.

كلمات مفتاحية: القوى العاملة؛ معدل النمو الاقتصادي؛ مستوى التقنية؛ حجم السكان.

**

1- مقدمة

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي تشغل كل دول العالم اليوم باعتباره المعيار الأول في تصنيف الدول عبر العالم وكونه أقرب مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي، حيث أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يشير بالضرورة إلى تحسن المستوى المعيشي، والذي يترجمه تحسن مؤشرات الدخل الفردي، الاستهلاك، الاستثمار، التشغيل والتضخم، وتعتبر السياسات الاقتصادية المتبعة من أهم العوامل التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي والتي تظهر فعالية الدور الذي تمارسه الدولة في الاقتصاد من خلال قدرتها على توجيه الاقتصاد ككل. ولا يختلف الاقتصاد السوداني كثيراً عن اقتصاديات الدول النامية، لذلك البناء الاقتصادي في السودان يعكس بصورة واضحة موقف البناء الاقتصادي لدولة نامية تخطو خطواتها الأولى في مسار التنمية، فالملامح الرئيسية التي تميز اقتصاديات الدول النامية عن غيرها من الدول المتقدمة تسود بقدر كبير في السودان ولكن يصعب علينا أن نشير بوجه التحديد إلى المرتبة أو المقام الذي يحتله السودان بين هذه الدول، لكن نستطيع أن نؤكد بأن مشكلة النمو الاقتصادي في السودان ظاهرة مركبة معقدة ناتجة من تفاعل وتداخل عدة مسببات، مما انعكس سلباً على النمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة.

1-1 مشكلة الدراسة

طرحت مشكلة الدراسة في عدد من التساؤلات أهمها:

- ما العلاقة بين القوى العاملة ومعدل النمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة؟
- ما العلاقة بين حجم السكان ومعدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة ؟
- ما العلاقة بين مستوى التقنية ومعدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة؟.

1-2 أهداف الدراسة:

- التعرف على أهم المعوقات التي تعيق معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.
- معرفة العلاقة بين القوى العاملة ومعدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.
- معرفة أثر حجم السكان على معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.
- معرفة أثر مستوى التقنية على معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

1-3 أهمية الدراسة

نبعت أهمية الدراسة من خلال إبراز انعكاسات البيئة الاقتصادية الجديدة علي الفكر التنموي وظهور العوامل غير التقليدية للنمو الاقتصادي، ومعرفة واقع المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة.

1-4 فرضيات الدراسة

- هناك علاقة طردية ما بين القوى العاملة ومعدل النمو الاقتصادي.
- هناك علاقة طردية ما بين زيادة حجم السكان ومعدل النمو الاقتصادي.
- هناك علاقة طردية ما بين مستوى التقنية ومعدل النمو الاقتصادي.

1-5 منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ونماذج الاقتصاد القياسي واستخدام برنامج التحليل الإحصائي (E.views) لتقدير النموذج القياسي واختبار جودة معالم النموذج.

1-6 الدراسات السابقة:

سليمان خليفة مردس (2015م):

تناولت الدراسة محدثات النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة من (1985-2010م). تطرقت مشكلة الدراسة للتساؤلات: ما هو اثر القوى العاملة على النمو الاقتصادي ؟ وما هو اثر التقنية على النمو الاقتصادي ؟. اعتمد البحث علي منهج الاقتصاد القياسي في الجانب التطبيقي وذلك باستخدام برنامج (E.views) لمعالجة البيانات ثم تحليلها للتأكد من معلّات نموذج الانحدار المتعدد ومدى مطابقتها للنظرية الاقتصادية. توصلت الدراسة إلي أن هنالك علاقة طردية بين القوى العاملة (L) والنمو الاقتصادي الذي تم قياسه بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتوجد علاقة طردية بين مستوى التكنولوجيا والنمو الاقتصادي الذي تم قياسه بالاستثمار الأجنبي (FID) وتوجد علاقة طردية بين حجم السكان (POP) والنمو الاقتصادي. وأوصت الدراسة بالعمل علي توفير قاعدة بيانات تعين الباحثين والدارسين وإعداد كوادر مدربة ومؤهلة في مجال المسح الإحصائي والتعداد السكاني لتجنب مشكلة اختلاف البيانات وتحسين النظام التعليمي وتجويد نوعيته ليتمكن العمال من سهولته للتعليم والتدريب خاصة الفني ومواكبة سوق العمل.

دراسة ابتسام الطيب الجاك (2012م):

تناولت الدراسة تأثير رأس المال البشري علي النمو الاقتصادي في السودان. وتمثلت مشكلة الدراسة في معرفة أثر رأس المال البشري في النمو الاقتصادي. نبعت أهمية الدراسة من خلال معرفة اثر رأس المال البشري وتأثيره علي النمو الاقتصادي في السودان بالإضافة إلي ندرة البحوث في مجال الدراسة في السودان، لذا يمكن أن تكون هذه الدراسة إضافة إلي المكتبة السودانية في هذا المجال. وتختبر هذه الدراسة تأثير رأس المال البشري علي النمو الاقتصادي في السودان، مع الأخذ في الاعتبار التأثير العكسي أو أثر رأس المال البشري علي النمو الاقتصادي وكذلك تأثير النمو الاقتصادي علي التراكم في رأس المال البشري، واستخدم الباحث المعادلات الآتية وطبقت

طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل علي النموذج باستخدام البيانات 1970- 2005م، وتوصلت الدراسة إلى أن رأس المال البشري ذات تأثير ايجابي علي النمو الاقتصادي بينما التقاعد ذات تأثير سلبي.

2- الإطار النظري للدراسة

2-1 مفهوم النمو الاقتصادي

يعد هدف تحقيق معدلات موجبة للنمو الاقتصادي ضمن الأولويات التي تسعى لها حكومات الدول على اختلافها، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالدول النامية والمتخلفة التي تسعى دوما إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من دائرة التخلف ومحاربة الفقر وما يصاحبه من معضلات اقتصادية واجتماعية. فالنمو الاقتصادي هو ذلك المفهوم الكمي المعبر عن نسبة الزيادة السنوية المسجلة في قيمة الناتج الداخلي الخام لأي اقتصاد كان، أما التنمية فهي تمثل التحسن الملحوظ والمسجل في المؤشرات النوعية أو الكيفية على غرار الجوانب البشرية والثقافية وحتى البيئية (عايب، 44، 2010). فالنمو الاقتصادي هو عبارة عن زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استقلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استقلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي والعكس صحيح، ومن الطبيعي أنه لا يمكن المحافظة على معدلات الزيادة في الدخل القومي بعد بلوغ نسبة استقلال الإنتاجية 100%. وبما أن الأقطار النامية تتميز اقتصاداتها بوجود موارد اقتصادية غير مستقلة، لذا فإنه باستقلال هذه الموارد تدريجياً يمكن لهذه الأقطار أن تحقق معدلات نمو مرتفعة وسريعة في الدخل القومي ولفترة طويلة نسبياً(عبد الحميد، 55، 2010).

2-2 نظريات النمو الاقتصادي

اختلفت وتعددت الدراسات التي تناولت موضوع النمو الاقتصادي من حيث رؤيتها لهذه الظاهرة الاقتصادية، التي تباينت تحليلات روادها ومفكرها بخصوص هذه الظاهرة الاقتصادية. ويمكن أن نوضح ذلك فيما يلي(قدي، 2003):

أولاً: نظرية آدم سميث: نظر آدم سميث إلى عملية النمو الاقتصادي بوصفها عملية داخلية، واضعاً تأكيداً خاصاً على تأثير تراكم رأس المال Capital Accumulation. وتعني إنتاجية العمل عند "سميث" بأنه ليس هناك حداً أعلى لإنتاجية العمل، وهذا هو السبب الذي جعل "سميث" يبحث في نمو الدخل الفردي، وأسباب التحسن في القوى الإنتاجية للعمل، وذلك لأن سميث يعتقد أن العنصر الأساسي في النمو في إنتاجية العمل هو تقسيم العمل الذي بدوره يعتمد على السوق وهكذا على تراكم رأس المال. أن التحسن الأعظم في القوى الإنتاجية للعمل كما كان يراه سميث

يبدو أنه كان تقسيم العمل ضمن أو داخل الشركات والصناعات وحتى أكثر أهمية بين الشركات والصناعات في هذا التحليل أسس سميث لفكرة وجود تزايد في العوائد والتي هي خارجية بالنسبة للشركات (ميشيل تودارو، 2006)، وهذا متسق على نحو واسع مع الفرضية الكلاسيكية التي تتعلق بمعدل الربح المنتظم.

ثانياً: نظرية ديفيد ريكاردو: نظرية ريكاردو تطورت وشكلت بصيغ الافتراض الضمني أن مجموعة طرق الإنتاج ذات العوائد الثابتة إلي الحجم التي يختار منها المنتجون الذين يصغرون تكاليفهم في طرق الإنتاج التي يستعملونها هي مجموعة معطاة أو ثابتة. يقول ريكاردو عندما يتراكم رأس المال وينمو حجم السكان مع افتراض أن الأجر الحقيقي للعمال معروف وثابت فإن معدل الربح ينخفض بسبب تناقص العوائد الواسع والكثير للأرض أي أن كل زيادة بنسبة معينة في رأس المال المستخدم على الأرض سيكون هنالك انخفاض في معدل الإنتاج، وطالما معدل الأرباح هي دخل متبقي يعتمد على فائض الإنتاج الذي بقي بعد طرح حصة عناصر الإنتاج التي استعملت. ولذلك فإن مبدأ السلوك الطبيعي للأحداث سينتهي بالضرورة إلي حالة ثابتة أو مستقرة. ويعتقد ريكاردو أن الادخار والاستثمار هما تراكم يعتمد على الأرباح على نحو كبير بينما الأجور والربح فأنها تقوم بدور بسيط يمكن تجاهله ولذلك يقدر تعلق الأمر بحركية الاقتصاد الوطني فان الاهتمام يبقى أن يركز فيه على الربحية وكان ريكاردو ينظر إلي معدل التراكم بوصفه داخلياً.

ثالثاً: النظرية الكثرية للنمو (نظرية هارد ودومار): نظرية هارد ودومار من أكثر النظريات انتشاراً والتي استخدمت في تحليل النمو الاقتصادي وتم تطوير النظرية على نحو مستقل خلال عقد الأربعينات من القرن العشرين الماضي من قبل الاقتصادي البريطاني روي هارد Roy Harrod والاقتصادي الأمريكي إيفيس دومار لتوضيح العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، ولكن نموذج هارد دومار استعمل على نحو واسع في البلدان النامية بوصفه طريقة بسيطة للنظر إلي العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال. ويفترض هذا النموذج أن الإنتاج لأي وحدة اقتصادية سواء كانت شركة أو صناعة أو اقتصاد وطني يعتمد على كمية رأس المال المستثمر في تلك الوحدة (الوادي، 99، 2010).

رابعاً: نظرية مراحل النمو لروستو: استناداً لمذهب روستو فان التحول من التخلق إلي التنمية يمكن أن يوصف بصيغ سلاسل من الخطوات أو المداخل يجب أن تمر عبرها وتتقدم، أن الفكرة الأساسية في نظرية روستو هي الانطلاق أو التخلص من فخ التوازن المنخفض، ويفترض روستو أن عملية النمو الاقتصادي يمكن اعتبارها على نحو مفيد بأنها تتركز على فترة قصيرة نسبياً من عمدين أو ثلاثة عقود من الزمن عندما يتحول الاقتصاد الوطني والمجتمع بطرق ينتج عنها نمواً اقتصادياً تلقائياً (حيدر بابكر، 115، 2012): يصنف روستو الاقتصادات إلي أربعة أنواع في

الاقتصاد التقليدي فأن شروط ظروف هذا الاقتصاد المشابهة للركود الاقتصادي الموجود في فخ توازن المستوى المنخفض وهذا النوع من الاقتصادات يكون اقتصاداً زراعياً على نحو كبير وأساليب الإنتاج فيه بدائية ومستويات الدخل منخفضة، والادخار، وتكوين رأس المال متواضعة ونمو السكان قليل، والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية مقيدة بالعادات والتقاليد. الاقتصاد ما قبل مرحلة الانطلاق وهو النوع الثاني فإن بعض التحسن يحصل مستوى المعيشة مع بداية نمو اقتصادي وتحول هيكلي ونمو السكان يزداد طالما أن معدلات الوفيات تنخفض. كل الدول المتقدمة عبرت مرحلة الانطلاق ودخلت في مرحلة النمو، والدول النامية التي لا زالت أنها في مرحلة المجتمع التقليدي أو في مرحلة التهيئة للانطلاق عليها أن تتبع مجموعة من القواعد أو منظومة من قواعد التنمية من أجل الانطلاق بدورها ثم الدخول إلى مرحلة النمو الاقتصادي. ومن أهم استراتيجيات التنمية الرئيسية والضرورية لأي انطلاق هي تعبئة الادخارات الداخلية من أجل توليد استثمارات كافية لتحليل وتسريع النمو الاقتصادي.

2-3 محددات النمو الاقتصادي

أولاً: مستوى التقنية (التكنولوجيا): تختلف نماذج النمو الاقتصادي في افتراضاتها حول دور التكنولوجيا في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث تربط نظرية النمو الاقتصادي والتقدم في التكنولوجيا عن طريق التركيز على قرارات الشركات الربحية والأرباح المرتفعة الناتجة عن الاكتشافات التكنولوجية الحديثة. ونتيجة لهذه الرؤية أصبح الابتكار التكنولوجي مصدراً رئيسياً للنمو الاقتصادي، ويستمر النمو الاقتصادي ما دامت الابتكارات التكنولوجية مستمرة. ويعد هذا النموذج الجديد للنمو الاقتصادي مهماً لأن تفسيره لدور التكنولوجيا في النموذج الاقتصادي يختلف بصورة مميزة عن نموذج النمو التقليدي ونموذج النمو التقليدي الحديث للذين سيطروا على نمط التفكير في النمو الاقتصادي (حشيش، 53، 2006).

ثانياً: القوى العاملة: تعد القوة العاملة عاملاً من عوامل الإنتاج وهي تشمل عدد الأفراد المشتركين في عملية إنتاج السلع والخدمات، بالإضافة إلى مهارات الأفراد العقلية والجسمانية. وتعتبر إنتاجية القوة العاملة محركاً أساسياً لمعدل الأجور والنمو الاقتصادي، وتساهي إنتاجية القوى العاملة حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على إجمالي ساعات العمل، أي إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل ساعة عمل وتعد إنتاجية القوى العاملة مؤشراً مباشراً على الدخل المحتمل لكل فرد، وبالتالي ترتبط إنتاجية العمالة مباشرة بمستوى المعيشة (صخري، 22، 2008).

ثالثاً: حجم السكان: تحدد الزيادة الطبيعية للسكان بالفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات، فإذا كان حجم السكان أقل من الحجم الأمثل، فمن المرجح أن تؤدي الزيادة الطبيعية للسكان إلى إضافة المزيد لقوى العمل، وبالتالي زيادة الناتج القومي الحقيقي. وغالباً ما يصاحب

النمو السكاني السريع زيادة نسبة الشباب في قوى العمل وعلى العكس يصاحب النمو السكاني البطيء نسبة كبار السن في قوى العمل وبالتالي زيادة نسبة الإعالة. ويلاحظ أن حجم السكان في العالم الثالث والكثافة السكانية هو اختلاف أمر مهم بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدماً (عواد، 111، 2013).

3- معدلات النمو الاقتصادي في السودان للفترة من 2008-2022م

السياسات الاقتصادية بعد انفصال الجنوب في العام 2011م أدت إلى إختلال بين الطلب والعرض الكليين والخلل في هيكل الاقتصاد والتطورات السالبة في معدلات التضخم ونظام سعر الصرف، وأن هذه السياسات بالإضافة إلى إعاقته لحركة الاقتصاد في ظل غياب برنامج إصلاح الاقتصادي وهيكل متكامل أدت إلى التشوهات في الاقتصاد وبالتالي إلى اختلال توزيع الموارد بعد اندلاع ثورة ديسمبر 2019م، لذا فإن الاقتصاد السوداني قد عانى لفترات ممتدة من خلل في مفاصلة وتراجع في الدخل الحقيقي وتدهور البنيات الأساسية وعجز كبير في الأمن الغذائي، وهذا الوضع هو نتاج لتهور تدريجي استمر خلال فترة طويلة عجز الاقتصاد السوداني خلالها توليد إنتاج معتبر ومستدام من 2008م حتى 2022م (جامع، 177، 2018).

3-1 المعوقات الرئيسية لأداء النمو الاقتصادي في السودان للفترة من 2008-2022م

أولاً: العوامل الخارجية: أن أثر العوامل الخارجية على النمو الاقتصادي في الفترة من 2008-2022م كان اكبر، وأن الحرب في الجنوب حتى تحقيق السلام في العام 2005م وبداية الحرب في دارفور في العام 2003م استنزفت كثير من الموارد المالية والبشرية والتي كان يمكن توظيفها في التنمية والإنتاج كما أنها عطلت الإنتاج أجزاء كثيرة من البلاد التي أصبحت مساح لعمليات المعارك حيث تعطلت كثير من المشروعات الإنمائية والإستراتيجية مثل قناة جونقلي، مصنع سكر ملوط وغيرها، إلى جانب تفرغ مناطق الإنتاج الزراعي من القوة العاملة التي نزحت إلى الولايات الشمالية، أما الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والتصحر وكوارث الفيضانات والسيول كان لها أثر سالب على الإنتاج الزراعي وأن أسباب التدهور في التبادل التجاري جراء ارتفاع أسعار الموارد البترولية وانخفاض المعونات الدولية منذ عام 1990م لأسباب سياسية خارجية أثرت سلباً على معدلات النمو (عبد الوهاب عثمان، 87، 2000).

ثانياً: عدم استقرار خطط وبرامج الاستثمار: عرف السودان برامج الاستثمار منذ منتصف الأربعينات حين وضع أول برنامج استثماري لفترة 1946-1951م أي بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، ثم تلي ذلك مباشرة برنامج خماسي آخر لفترة 1951-1956م وتم إنشاء إدارة في مصلحة المالية، تحت اسم إدارة الإنشاء والتعمير ثم إدارة التخطيط واستمر الجهد التنموي تحت مظلة

هذه الإدارة حتى عام 1969م حيث تم إنشاء وزارة التخطيط بدلاً من إدارة التخطيط ثم تحويلها إلى مجلس التخطيط القومي ثم إلى مفوضية التخطيط في عام 1973م ثم إلى وزارة التخطيط القومي 1975م واختص البرنامج الأول بتطوير الخدمات الأساسية والهيكل للدولة بينما اشتمل البرنامج الثاني على تنفيذ 25% مشروعا في مجالات التنمية الزراعية والمواصلات والخدمات الاجتماعية، واعتمد البرنامج في تمويل المشروعات على فوائض الميزانية العامة دون اللجوء إلى الاستدانة المحلية أو الخارجية ولم ترتبط هذه المشاريع بأهداف اقتصادية كلية أو اجتماعية بل لأن الأسلوب المتبع كان يعتمد على تجميع مشروعات مختلفة دون تحقيق الأهداف الموضوع. وفي برنامج الخطة الخماسية للفترة من 1947 – 1952 م ولم ينفذ بسبب عدم توفر الموارد المالية المطلوبة للتنفيذ. وكان الفشل مصير كل المحاولات التي تمت بعد ذلك لوضع برامج استثمارية، وكانت أول محاولة هي الخطة العشرية 61/62 – 70/1971م والتي تعتبر أول خطة مبنية على برامج أهداف اقتصادية وانتقلت بالبرامج الاقتصادية من مرحلة المشروعات العفوية إلى الخطة المبنية على أهداف كمية ونوعية واضحة، وكانت الخطة متكاملة إذا اشتملت على مشروعات القطاع الخاص إلى جانب المشروعات العامة. مع بداية عهد النظام المايوي في منتصف 1969 م بدأت مرحلة جديدة من اتجاهات وطرق التخطيط والاستثمار، حيث بدأ النظام الجديد ذو الاتجاه الاشتراكي، العمل على تقييد النمط الاقتصادي الرأسمالي إلى النهج الاشتراكي، لذا تم وضع الخطة الخماسية 1970- 1975م على النهج الاشتراكي المعتمد على شمولية الإدارة ومركزية التخطيط والتنفيذ احتكار المؤسسات العامة على جل النشاط الاستثماري والتجاري وربط الاقتصاد باقتصاديات الفكر الاشتراكي عن طريق وكالات حكومية لها حق الاحتكار، وبعد زوال سيطرة الاتجاه الاشتراكي على نظام الحكم ثم تعديل الخطة الخماسية بالخطة الخماسية المعدلة، بإدخال ما سمي ببرامج العمل المرحلية، وتم مد فترة الخطة إلى 1970/1971- 1982/1983 واشتملت الخطتان المعدلة والثانية على أهداف عريضة وقد توفرت لها كل المقومات المالية للخارج من خاصة وقد صادفت الارتفاع الهائل في أرصدة الدول العربية البترولية الفائضة عقب ارتفاع أسعار النفط بعد حرب أكتوبر 1973م وقيام مؤسسات مالية عربية إقليمية وقطرية عديدة لتمويل المشروعات في الدول العربية خاصة والدول النامية بصورة عامة، وكما ذكرنا من قبل كان السودان أوقد خطأ في الحصول على العون المالي من هذه المؤسسات حيث تحول اهتمام الدول العربية إلى السودان كسلة الغذاء للأمم العربية والاستقلال الامكانيات الزراعية الهائلة التي يتمتع بها السودان ولتحقيق هذا الهدف تم وضع برنامج طموح بواسطة الصندوق العربي للأمناء الاقتصادي والاجتماعي بهدف تطوير الإنتاج الزراعي في السودان ويتم تنفيذه على مرحلتين الأولى 76/ 1985 م والثاني 85-2000م، وتهدف الفترة الأولى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء

للسودان وتحقيق فائض في المرحلة الثانية (حيدر بابكر، 65، 2012). وقدر حجم الاستثمار عندئذ بأكثر ستة مليار دولار وكألية لتنفيذ هذا البرنامج تم إنشاء الهيئة العربية للاستثمار الزراعي ومقرها الخرطوم و تم توفير امكانيات مالية هائلة لإحداث طفرة إنمائية كبرى، الا أن الخطة لم تسير كما كان مخططاً لها ومؤھلاً فيها، إذا تعثر التنفيذ لضعف تصميم المشروعات والبطء في التنفيذ، كما أن المعوقات الهيكلية وعدم الاستقرار الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بنظام سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم داعمه للإنتاج وطاردة للاستثمار، وبعد عام 2011م تدهور الاداء الاقتصادي وتراجع تدفقات العون الخارج وانتظم العالم الركود التضخمي مما أدى إلى تراكم فوائض عائدات البترول وبدأت إعادة تدوير الموارد المالية تتم عن طريق أسواق الأموال العالمية قصيرة ومتوسطة المدى، وتوسعت عمليات الاغراض الخاصة ويديرها المضاربون، السودان كغيره من الدول النامية خلال الفترة من 1990 - 2022 هناك تدبذبات في مؤشرات الاقتصاد الكلي مما أدى الى تفاقم الضغوط على الحساب الخارجي .

ثالثاً: معوقات الأداء في القطاع الصناعي: بالرغم من أن السودان يمتلك قاعدة صناعية واسعة، يعتبر السودان واحداً من أكبر الدول الأفريقية من حيث قاعدة الصناعات التحويلية، ولكن كانت مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي متدنياً جداً بالمقارنة بالقطاعات الرئيسية مثل الزراعة والخدمات، إذا لم تتجاوز مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي عن 90% في أحسن حالاتها. وأن الأداء البطيء في هذا القطاع كان سبباً في بطء نمو الناتج المحلي الإجمالي طيلة السنوات الماضية ويعز هذا الوضع السالب إلى أسباب عديدة نلخص أهمها فيما يلي (جامع، 44، 2018):

1. تدهور الأداء الاقتصادي طيلة الفترات السابقة خاصة قبل سياسات التحرير الاقتصادي عام 1992م أفرزت مناخاً غير محفزاً للاستثمار في المجالات الإنتاجية خاصة في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي والتشوهات في الهياكل الاقتصادية التي أدت إلى تقييد حركة الاقتصاد بالقيود الإدارية.

2. انحسار ثقة القطاع الخاص في سياسات الدولة الاقتصادية واستدامتها نتيجة للقيود الإدارية التي اتسمت بها إدارة الاقتصاد وتميز المؤسسات العامة التي أخذت تتوسع في النشاط الاقتصادي جراء التأمين في السبعينات ومنحت امتياز الاحتكار لعمليات الصادر والاستيراد، لذا كان تجاوب القطاع الصناعي الخاص مع سياسات التحرير الاقتصادي بطيئاً ولم تعكس آثار هذا الإصلاح على الصناعات التحويلية أو الجديدة حتى عام 1996م.

3. نقص النقد الأجنبي أثر سلباً على قدرة هذا القطاع على استيراد المدخلات الصناعية وقطع الغيار مما أدى إلى تراجع الطاقة الإنتاجية لعدد كبير من المصانع وتوقف بعضها كلياً، إلى جانب

انعكاس الأداء المتدني والمتذبذب في الإنتاج الزراعي على مصانع الغزل والنسيج ومعاصر الزيوت التي تعتمد في مداخلاتها على إنتاج القطاع الزراعي وتأثرت هذه المصانع بالأداء الضعيف والمتذبذب في الإنتاج الزراعي إذا تعتمد الصناعات التحويلية بشكل كبير على المدخلات الزراعية.

4. أكبر المعوقات التي تحد من انطلاق الإنتاج الصناعي هو ضعف البنيات الأساسية خاصة الطاقة الكهربائية والطرق والمجاري والنقل.

5. واجهت بعض الصناعات خاصة في قطاع النسيج مشاكل هيكلية ومالية حادة لاعتمادها في تمويل رأسمالها الإنشائي على قروض تجارية قصيرة ومتوسطة المدى من المصاريف المحلية أو من المصادر الخارجية.

6. معظم المصانع في القطاع الخاص مملوكة لأسر أو مسجلة كشراكة أو شركات خاصة لذا فإن الحصول على التمويل التشغيلي عن طريق طرح أسهمها في الأسواق المالية غير متاح والبديل الوحيد المتاح للحصول على التمويل هو اللجوء إلى المصارف.

2-3 القوى العاملة في السودان للفترة من 2008-2022م

هي تمثل مصدراً لكل النشاط الاقتصادي، كما أنها وسيلة لتحقيق نمو الاقتصاد، والتعريف العام المبسط للقوى العاملة نجد أنها تعني مجموعة الأفراد في المجتمع الذي يشاركون في تقديم جهدهم أو عملهم لإنتاج السلع والخدمات. ويتحدد حجم القوى العاملة بحجم السكان وبالتكوين العمري لمجموعاته المختلفة وبتوزيعهم الجغرافي، وهذا يعني أن نسبة معينة من السكان لا يدخلون ضمن أفراد القوى العاملة في المجتمع وهذا أمر طبيعي إذ أن نسبة عالية من السكان تعتمد على غيرها في معيشتها فالأطفال في المجموعات العمرية الأولى هم عادةً الذين يكونون جل الذين لا يدخلون في قوى العمل. وتقديرات السكان للعام 1990م أن حجم القوى العاملة يبلغ 12.6 مليون نسمة ويصل ذلك إلى نسبة 56.9% من مجموع السكان وأوضح التوزيع العمري للسكان أن أعلى النسب للسكان ذوي النشاط الاقتصادي هم الذين تتراوح أعمارهم بين المجموعات العمرية من 20 سنة إلى 39 سنة، وحوالي 118.2 مليون نسمة للعام 2022م. إن قوة العمل هي العنصر الأساسي لإيجاد المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في رفع مستوى المعيشة للفرد والمجتمع وهي الوسيلة لتحقيق التنمية وهدفها والسكان أهم مصدر لهذه القوة حيث تتناسب نسبة السكان النشيطون تناسباً طردياً مع معدل نمو السكان فكلما زاد معدل نمو السكان ارتفعت نسبة السكان النشيطون اقتصادياً. ويعد السودان من المجتمعات التي ترتفع فيه نسبة السكان النشيطون اقتصادياً وذلك لارتفاع معدلات النمو السكاني السنوي (تقرير، بنك السودان المركزي، 2021). ويوضح الجدول أدناه سكان السودان من 2008-2022م ونسبة السكان النشيطون ومعدل البطالة، أن مايزيد من خطورة المشكلة ان نسبة مهمة من العاطلين عن

العمل من الخريجين وحملة الشهادات العليا، مما يضيف مخاطر أخرى بجانب المخاطر الاعتيادية للبطالة مثل الانحراف وغيرها من المشاكل الأخرى مما يجعل الخسارة مزدوجة ما بين الافراد والمجتمع معا متمثلة في تكاليف التعليم والتربية من ناحية وتكاليف فرصة الانتفاع من خدماتهم الضائعة بجانب التكاليف المترتبة علي جنوحهم وانحرافهم. كما تعاني بعض المشاريع من وجود بطالة مقنعة مما يضيف الي البطالة الظاهرة نسبة أخرى منهم، يضاف الي ذلك وجود نسبة من العاملين في النشاطات الهامشية والمضاربة في قطاع الخدمات وبعض القطاعات السلعية مشكلا عملا غير منتج ولا يضيف قيمة جديدة للمجتمع. نجد ان واقعا مثل هذا ادي استمرار بعض العاملين في بعض القطاعات باجور منخفضة خشية التعرض للبطالة مما انعكس علي اداء العاملين وولائهم الوظيفي وعلي علاقات العمل والانتاج والانتاجية وعلي نفسية العاملين الذين يرفضون الانحراف. كما اثر ذلك علي فرص العمل وجعل الكثير من العاملين يبحثون عن أكثر من فرصة عمل لمواجهة متطلبات المعيشة مما اثر ذلك علي انتاجيتهم والقدرات الرئيسية لنشاطهم(جامع، 2018، 96).

الجدول رقم (1): عدد السكان ونسبة السكان النشيطون والعاطلون عن العمل للفترة 2008-2022م

السنة	مجموع السكان مليون نسمة	القوي العامة مليون نسمة	السكان النشيطون مليون نسمة	نسبة السكان النشيطون	العاطلون عن العمل مليون نسمة
2008	34470138	6.677.410	5.327.407	79.78	1.350.003
2009	35297298	8.131.769	6.723.337	82.68	1.408.432
2010	36114885	8.237.489	6.774.517	82.24	1.462.972
2011	36918193	8.344.569	6.821.645	81.75	1.522.924
2012	37712420	7.031.465	5.446.070	77.45	1.585.395
2013	38515095	8.562.939	6.912.542	80.73	1.650.397
2014	38950274	9.898.290	7.968550	80.50	1.929.740
2015	39137000	9.034300	7.082891	78.40	1.951.409
2016	39461000	9.365250	7.436008	79.40	1.929.242

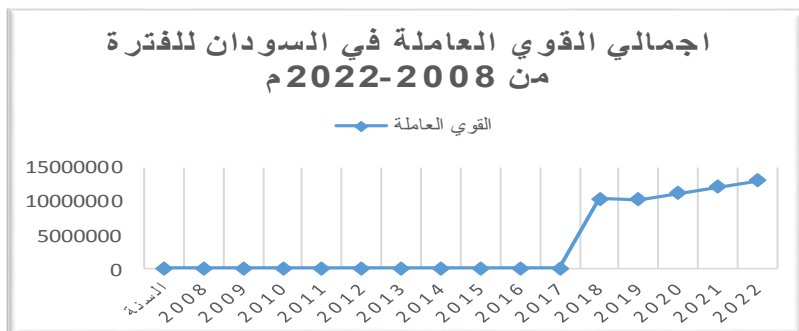
أثر القوى العاملة على معدل النمو الاقتصادي في السودان للفترة من (2008-2022م)

1.902.831	80.40	7.805489	9.708320	40256432	20 17
2.002153	80.73	8.522030	10254301	40532101	20 18
2.223601	81.50	8.968550	10202351	41205312	20 19
2.325135	82.40	9.025432	11153210	41925321	20 20
2.521032	82.95	10.436008	12053421	42035832	20 21
2.865210	83.02	10.821031	13025410	42623214	20 22

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة

يبين الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) ارتفاع أعداد السكان النشطون من 5.327.407 مليون نسمة عام 2008 الي 6.723.337 مليون نسمة عام 2009، استمر التزايد حتي 2011 حيث بلغ 6.821.645، ثم بدأ بالانخفاض في العام 2012 مسجلا 5.446.0.70 نتيجة عملية الانفصال في العام 2011 وعدم استقرار الأوضاع، عاد للارتفاع في 2013 واستمر التزايد حتي 2017 حيث بلغ 7.805489 مليون نسمة أما عدد السكان العاطلون استمر في التزايد حيث بلغ 1.350.003 في العام 2008 بمعدل 20.22% من حجم القوى العاملة البالغ 6.677.410 مليون نسمة، استمر التزايد في عدد العاطلون عن العمل مقارنة بتزايد عدد السكان حتى العام 2022م مشكلا علاقة طردية بينهما، أما من جانب الطلب على القوى العاملة فإن تراجع قدرة الاقتصاد السوداني على استيعاب اكبر قدر ممكن من هذه القوى نتيجة لعدم قدرته على مواكبة الزيادة الحاصلة في القوى العاملة التي تدخل سوق العمل سنوياً عن طريق إيجاد فرص عمل لها (تقرير، بنك السودان المركزي، 2022).

الشكل رقم (1): اجمالي القوى العاملة في السودان للفترة من (2008-2022م)



المصدر: أعداد الباحث من بيانات الدراسة

4- تحليل نموذج الدراسة

1-4 توصيف النموذج Specification Stage Model

استناداً على مرحلة صياغة النموذج (الفرضيات) والتي تعنى التعبير عن النظرية الاقتصادية في صورة رياضية احتمالية ستصبح النموذج المقترح كالآتي:

$$GE = \beta_0 + \beta_1 FDI + \beta_2 POP + \beta_3 L + U$$

حيث:

القاطع التي يتحدد عندما تكون قيمة (POP, L, FDI) مساوياً للصفر $B_0 =$

مستوى التقنية FDI الذي يقيس مقدار التغير في GE عندما يتغير $B_1 = FDI$

مستوى التقنية FDI (المتغير المستقل الأول) $FDI =$

حجم السكان POP الذي يقيس مقدار التغير في GE عندما يتغير $B_2 = POP$

حجم السكان POP (المتغير المستقل الثاني) $POP =$

حجم القوى العاملة L الذي يقيس مقدار التغير في GE عندما يتغير $B_3 = L$

حجم القوى العاملة L (المتغير المستقل الثالث) $L =$

المتغير العشوائي $U =$

نتوقع حسب النظرية الاقتصادية وجود علاقة طردية بين مستوى التقنية FDI ، وحجم السكان POP وحجم القوى العاملة L . والإشارات موجبة. ويعتمد التحليل الأولي على الآتي:

أولاً: اختبار سكون واستقرار السلسلة:

الجدول رقم (2): اختبار سكون واستقرار السلسلة

Variable	ADF Test Statistic	5% Critical Value	Level
GE	4.33	3.02	(1nd difference)
FDI	5.27	3.08	(1nd difference)
POP	4.31	3.02	(1nd difference)
L	7.10	3.02	(1nd difference)

المصدر: من بيانات الدراسة - نتائج تحليل برنامج (E.views)

يلاحظ من الجدول رقم (2) أن قيمة اختبار (ADF) بالنسبة (GE) بلغت (4.33) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي (3.02). بينما قيمة اختبار (ADF) بالنسبة (FDI) بلغت (5.27) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي (3.08). بينما قيمة (pop) بلغت قيمتها (4.31) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي (3.02). بينما قيمة (L) بلغت قيمتها (7.10) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%

تساوي (3.02). وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغيرات (GE, POP, L, FDI) في الفرق الأول (1st difference).

4-2 تقدير النموذج Estimation Equation

وذلك تطبيقاً على النموذج المقترح:

$$GE = \beta_0 + \beta_1 FDI + \beta_2 POP + \beta_3 L + U$$

$$GE = 337586.0 + 1661.501 FDI + 0.626442 POP + 228.0605 L + U$$

الجدول رقم (3): المعادلة المقدرة للنموذج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	337586.0	1891751.0	0.381881	0.0022
FDI	1661.501	551.7373	1.401473	0.0079
L	0.626442	0.194320	2.613790	0.0050
POP	228.0605	66.80981	3.413578	0.0033

المصدر: من بيانات الدراسة - نتائج تحليل برنامج (E.views)

$$R^2 = 0.86 \quad D.W=1.54 \quad F\text{-statistic} = 35.19910$$

4-3 تقييم النموذج

أولاً: تقييم التقديرات وفقاً للمعيار النظرية الاقتصادية:

من الجدول رقم (3) يمثل (B_0) قيمة الثابت (337586.0) وهي قيمة موجبة وهو يطابق منطوق النظرية الاقتصادية.

أما بالنسبة ل(B_1) التي تمثل ميل منحنى معدل النمو الاقتصادي بالنسبة لمستوى التقنية، أو معدل التغير في معدل النمو الاقتصادي نتيجة لتغير مستوى التقنية بوحدة قياس واحدة، فقد جاءت نتيجة التقدير لها موجبة (1661.501) وهي مطابقة لمنطوق النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي ومستوى التقنية. بمعنى أن أي زيادة في مستوى التقنية تؤدي إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح. ومن الناحية القياسية لتقدير ل(B_1) أن أي زيادة في مستوى التقنية بما يعادل وحدة واحدة سوف تؤدي إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي بمقدار (1661.501).

أما (B_2) التي تمثل ميل منحنى معدل النمو الاقتصادي بالنسبة لمعدل لحجم القوى العاملة، أو معدل التغير لمعدل النمو الاقتصادي نتيجة لتغير حجم القوى العاملة بوحدة قياس واحدة، فقد جاءت نتيجة التقدير لها موجبة (0.626442) وهي مطابق للنظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية ما بين معدل النمو الاقتصادي وحجم القوى العاملة. بمعنى أن أي زيادة في حجم القوى العاملة سوف تؤدي إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي والعكس. ومن الناحية

القياسية لتقدير (B_2) أن أي زيادة في حجم القوى العاملة بما يعادل وحدة واحدة سوف تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار (0.626442).

أما (B_3) التي تمثل ميل منحى معدل النمو الاقتصادي بالنسبة لمعدل لحجم السكان أو معدل التغير لمعدل النمو الاقتصادي نتيجة لتغير حجم السكان بوحدة قياس واحدة، فقد جاءت نتيجة التقدير لها موجبة (228.0605) وهي مطابق للنظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية ما بين معدل النمو الاقتصادي وحجم السكان. بمعنى أن أي زيادة في حجم السكان سوف تؤدي إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي والعكس. ومن الناحية القياسية لتقدير (B_2) أن أي زيادة في حجم السكان بما يعادل وحدة واحدة سوف تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار (228.0605).

ثانياً: تقييم التقديرات وفقاً للمعيار الإحصائي:

أسفل الجدول رقم (3) يظهر اختبار F- statistic وتستخدم للكشف عن معنوية النموذج ككل أو الانحدار ككل حيث بلغت قيمة F- statistic (35.19910) والقيمة الاحتمالية لها بلغت prop F- statistic (0.000000) وهي أقل من 5% مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل القائل بان الانحدار ككل معنوي. وهذه دلالة على وجود علاقة بين المتغيرات التفسيرية (L , FDI), والمتغير التابع POP و GE .

ويمثل القيم الاحتمالية prop t- statistic لمعالم النموذج التي يمكن من خلالها ما إذا كانت المعلمة معتمدة إحصائياً أم لا، يلاحظ من نتائج التحليل أن قيمة الثابت معنوية ومعتمدة إحصائياً حيث بلغت (0.0022) وهي أقل من 0.05 مما يعني أن الثابت معنوي، كما بلغت القيمة الاحتمالية لمستوى التقنية (0.0079) وهي أقل من 5% مما يعني أن مستوى التقنية معنوي لوجود علاقة سببية بين مستوى التقنية ومعدل النمو الاقتصادي، كما بلغت القيمة الاحتمالية للعمالة (0.0050) وهي أقل من 5% مما يعني أن متغير العمالة معنوي لوجود علاقة سببية بين العمالة ومعدل النمو الاقتصادي، وبلغت القيمة الاحتمالية لحجم السكان (0.0033) وهي أقل من 5% مما يعني أن حجم السكان معنوي لوجود علاقة سببية بين حجم السكان ومعدل النمو الاقتصادي، وهذا يعني أن جميع المتغيرات التفسيرية لها تأثير معنوي على معدل النمو الاقتصادي.

كما يلاحظ من نتائج التحليل نجد أن معامل التحديد (R^2) تساوي 0.86 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (POP , L , FDI) تؤثر على المتغير التابع معدل النمو الاقتصادي (GE) بنسبة 86% والباقي وقدره 14% يعود للمتغيرات الغير متضمنة في النموذج وهذا دلالة لجودة

توفيق النموذج . وأن اختبار المعنوية لمعالم النموذج من خلال قيمة Prob. والتي هي أقل من 5% لجميع معالم النموذج وهذا يعني أن متغيرات النموذج معتمدة إحصائياً.

ثالثاً: تقييم التقديرات وفقاً للمعيار القياسي:

من خلال قيمة إحصائية "D.W" من نتائج التقدير يلاحظ تساوي (1.54) وهي قيمة تقترب من القيمة القياسية التي تتراوح ما بين (1.50 - 2) وهذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

وللكشف عن مشكلة الارتباط الخطي المتعدد نستخدم للكشف R^2 - Adjusted وهو يساوي (0.83) وبالرجوع إلى القيمة المعيارية التي تتراوح ما بين (96 إلى 100) يلاحظ أنها تقترب منها وأن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط المتعدد.

5- النتائج

- هناك علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي والقوى العاملة ومستوى التقنية وحجم السكان.

- اتضح من النموذج بأن هناك ارتباط قوي بين القوى العاملة ومعدل النمو الاقتصادي.

- نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد من خلال قيمة R^2 - Adjusted ومصفوفة الارتباطات.

- اتضح من الدراسة بأن هناك دور ايجابي لعنصر التقنية في عملية النمو الاقتصادي.

6- التوصيات

- ضرورة الاصلاح المؤسسي وتوطين التكنولوجيا وتحسين شروط التبادل التجاري.

- ضرورة رسم سياسات اقتصادية واضحة من قبل البنك المركزي ووزارة المالية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

- ضرورة تعزيز سلطة القانون من أجل خلق بيئة مناسبة للاستثمار ومحاربة الاقتصاد الموازي والعمل على التوسع في عملية الإصلاح الاقتصادي.

- ضرورة بناء قاعدة بيانات اقتصادية محكمة وشاملة للحصول على الإحصاءات والبيانات المطلوبة لإدارة السياسات الكلية.

* *

*- المصادر والمراجع

- ابتسام الطيب الجاك، (2012)، أثر راس المال البشري في النمو الاقتصادي في الفترة من (1970 – 2005)، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- تقارير مختلفة لبنك السودان المركزي للفترة من 2008-2022م.
- حيدر بابكر الربيع، (2012)، الاقتصاد السوداني في ثمانية وخمسين عاماً، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم.
- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، (2008)، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن.
- سليمان خليفة مردس عجب الله، (2015)، محددات النمو الاقتصادي في السودان في الفترة من (1985-2015م)، رسالة ماجستير منشورة، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- سوزي عدلي ناشد، (2013)، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان.
- صالح احمد على جامع، (2018)، الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، جي تاون للنشر، الخرطوم.
- عادل أحمد حشيش، (2006)، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية.
- عبد الرحمن إسماعيل، (2002)، عريقات حربي، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- عبد العظيم سليمان المهمل، (2006)، الاقتصاد الكلي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
- عبد المجيد قدي، (2003)، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عبد المجيد قدي، (2004)، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عبد المطلب عبد الحميد، (2002)، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
- عبد المطلب عبد الحميد، (2010)، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الأولى، الإسكندرية.
- عبد الوهاب عثمان، (2000)، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان : دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية في السودان، الفترة من 1970-2000 م.
- عقيل جاسم عبدالله، (1999)، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، مجدلاوي للنشر، عمان.
- عمر صخري، (2008)، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- فتحي أحمد ذياب عواد، (2013)، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
- محرز محمد عباس، (2008)، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- محمد عزت محمد، (2000)، النقود والبنوك، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- محمود حسين الوادي (2007)، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

- محمود حسين الوادي، (2010)، تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد، دار صفاء للنشر، الطبعة الأولى، عمان.
- ميشيل تودارو، (2006)، (ترجمة حسن حسين ومحمود حامد محمود)، التنمية الاقتصادية، الرياض، دار المريخ.
- وحيد مهدي عامر(2010)، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى.
- وليد عبد الحميد عايب، (2010)، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت لبنان.